

على أعتاب 2022: استثمارات الطاقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمضي قُدماً رغم التقلبات.

فبراير 2022

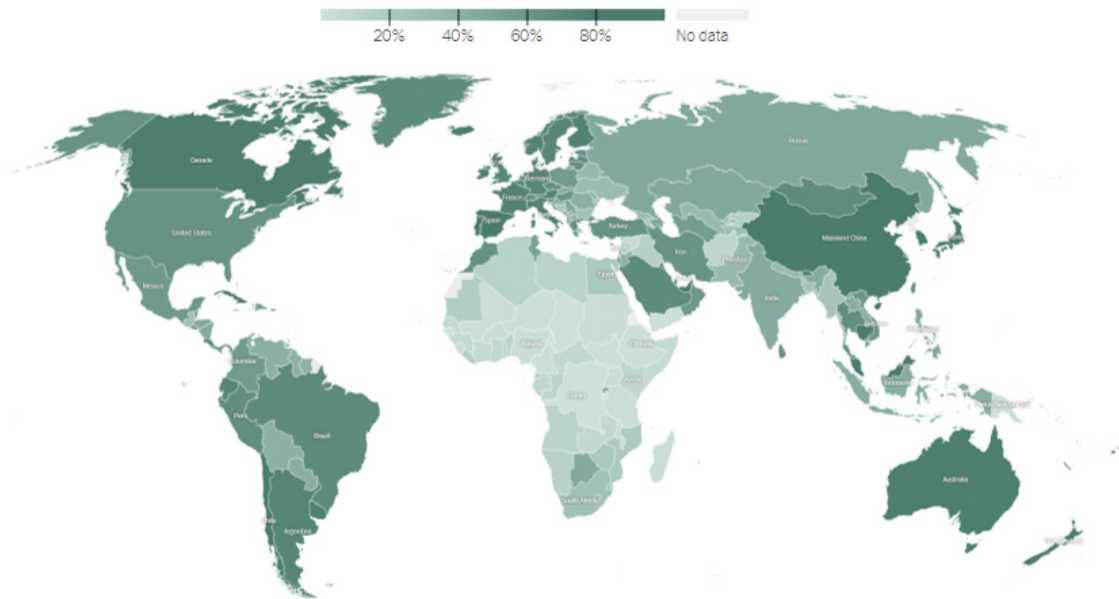
رغم أن 2021 كان عاماً مضطرباً شهد تقلبات حادة في ثلاثية الصحة والاقتصاد والمال، إلا أن التوقعات لعام 2022 لا تشير إلى أنه سيكون أفضل حالاً، بل سيزخر مثل سابقه بالتقلبات، سيما مع عدم اتساح الرؤية في العديد من الجوانب. على المستوى الصحي، يتوقع أن يستمر فيروس الجائحة في التحور، فتظهر منه متحورات جديدة نضطر للتعايش مع تفشيها وانتشارها، فننتقل من مرحلة التعاطي معها باعتبارها «وباء» إلى التعايش معها كفيروس «مستوطن» يتواجد بيننا بشكل دائم. على المستوى الاقتصادي، فإن مستويات الدين العام للدول ومعدلات التضخم فيها قد بلغت حالياً مستويات قياسية، وبات من المرتقب اتخاذ تدابير تقشف مالي لكبح جماح الأسواق والحد من تصاعد أسعار السلع. بالمقابل، يتوقع لاستثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تعود إلى الانتعاش، مدعومة بأسعار النفط والغاز المرتفعة أصلاً، والمتوقع أن تحافظ على ارتفاعها خلال عام 2022. أما المشوار الطويل لرحلة التحول إلى الطاقة النظيفة، فمن المتوقع أن تكون له محطة هامة مع قرب نهاية العام، حيث تتجه أنظار العالم إلى مصر التي تستضيف قمة مؤتمر المناخ «COP27» في نوفمبر القادم.

المتحورات الجديدة لفيروس كوفيد-19 تلقى بثقلها على كاهل التعافي الاقتصادي.

بعد المعاناة من جائحة كوفيد-19 لعامين متتاليين، ما يزال العالم يدور في الحلقة المفرغة ذاتها التي نجمت عنه. فمع ظهور متحورات جديدة للفيروس، اضطرت بلدان عدة للعودة إلى فرض القيود على التنقل والسفر. كان «أوميكرون» هو أحدث متحور أعلنت عنه منظمة الصحة العالمية (WHO) في نوفمبر 2021، وقد تم رصده لأول مرة في جنوب أفريقيا. وتقتصر المعلومات المتوفرة حتى الآن عن هذا المتحور على أن العدوى تنتقل بصورة أسهل، ولكن أثر الإصابة يكون أخف حدة بالنسبة للأشخاص الذين تلقوا اللقاح. ففي وقت صدور هذا التقرير، كانت الأوساط العلمية منهكة بمتابعة تصاعد أعداد المصابين بمتحور جديد سُمي «BA.2»، وهو أخذ في التفشي عبر أجزاء من أوروبا وآسيا.

ومع انعدام المساواة في نسب التطعيم حول العالم، من المتوقع أن تستمر المتحورات الجديدة في الظهور. فحسب الوضع القائم في ديسمبر 2021، تقتصر نسبة المطعمين تطعيماً كاملاً في أفريقيا على 7.5% فقط - من أصل إجمالي سكان القارة البالغ عددهم 1.3 مليار نسمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن فرضيات ما يسمى مناعة «القطيع» أصبحت موضع شك نسبياً، إذ تبين أن مستويات المناعة تنحسر مع مرور الوقت، مما يستوجب حصول المطعمين على جرعات تشيطية بصورة متكررة.

النسب العالمية لأعداد الملقحين من إجمالي عدد السكان

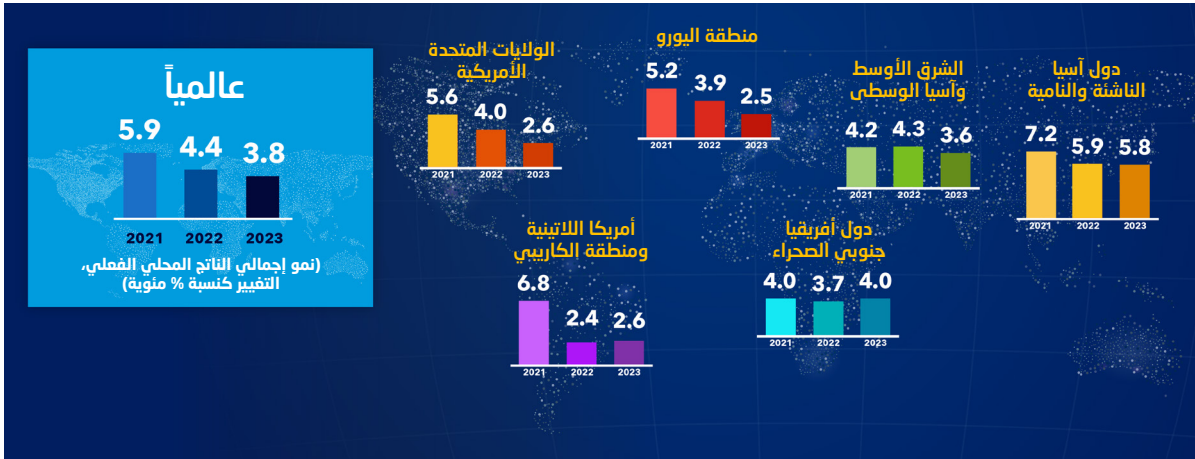


المصدر: صحيفة نيويورك تايمز، يناير 2022

تبعاً لذلك، تواجه الحكومات معضلة ما بين تخفيف التدابير المجتمعية لتعزيز النمو الاقتصادي، وبين المخاطرة بانتشار متحورات جديدة - تعود من جديد لتضغط على أنظمة الرعاية الصحية. ومع بدء بعض البلدان بالخروج من الإغلاقات الجديدة التي فرضتها، مثل المغرب والنمسا وهولندا، فإن بلداناً أخرى تتدارس اللجوء إلى الخيار ذاته، لا سيما مع الارتفاع السريع في عدد الحالات المصابة. رغم أن هذا المشهد قد تكرر سابقاً وقد يتكرر لاحقاً خلال 2022، إلا أن العالم هذه المرة لن يؤخذ على حين غرة كما كان الحال سابقاً، فالعديد من البلدان قد تهيأت وأصبحت اليوم أكثر جاهزية لمكافحة المتحورات الجديدة للفيروس.

مع تصاعد أعداد الحالات حول العالم في الآونة الأخيرة، فإن الجائحة سوف تواصل الإلقاء بثقلها على التجارة العالمية وسلاسل التوريد والخدمات، كما سوف تؤدي - وإن بشكل متقطع - إلى تعطيل حركة السفر والسياحة دولياً، مما سيترك أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي خلال عام 2022. ومع أن ذلك قد حدا بصندوق النقد الدولي (IMF) إلى إجراء مراجعة بسيطة وخفض طفيف لتوقعات نمو إجمالي الناتج المحلي خلال 2022، فإن توقعاتنا ما زالت تشير إلى أن حركة الانتعاش الاقتصادي العالمي سوف تسير على منحني غير تماثلي يشبه شكل حرف «K»، وأن الانتعاش لن يكون بالضرورة مستداماً في جميع البلدان.

توقعات النمو حسب المنطقة (التغيير كنسبة مئوية %)



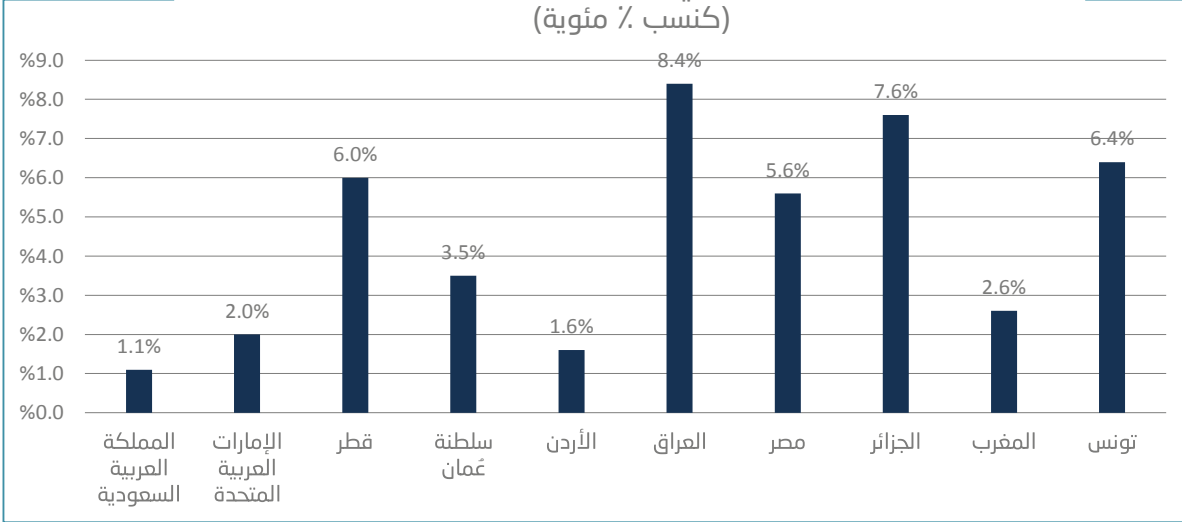
المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، يناير 2022

سيتم اتخاذ إجراءات للتخفيف المالي للحد من تصاعد معدلات التضخم.

من جراء التيسير الكمي (QE) الذي اعتمدت سياسة نقدية من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، تفاقمت معدلات التضخم ووصلت معدلات الدين العام إلى مستويات قياسية، وذلك نتيجة لإجرام التحفيز المالي التي واظب الفيدرالي الأمريكي على طرحها في محاولة لتنشيط حركة تعافي الاقتصاد. ورغم أن الأسواق المالية اختتمت عام 2021 بالوصول إلى عوائد عالية (ومن ذلك مثلاً أن مؤشر S&P500 حقق عائداً نسبته 27% بنهاية السنة)، فإن إزدياد معدلات التضخم لم يصبح سوى انتعاش متواضع في أسواق العمل، ناهيك عن التصاعد الحاد في أسعار السلع الأساسية. في يناير 2022، تعرضت جميع الأسواق العالمية تقريباً لموجة من التراجعات وشهدت تداولاتها انخفاضاً في الأسعار يوحى بالتحوّل إلى مسار هابط، ويبدو جلياً أن الأسواق قد بدأت بالتوجّس من الآثار المحتملة للمخاطر الجيوسياسية القائمة، وباتت تتحسب لاحتمالات حدوث رفع متكرّر لأسعار الفائدة.

بموازاة ذلك، بدأت أيضاً تلوح في الأفق مخاوف من ركود اقتصادي مصحوب بالتضخم (stagflation). فمع سحب حزم التحفيز المالي، بدأ تقليص برامج شراء الأصول، وبدأت التوجّهات نحو رفع أسعار الفائدة. بسبب ذلك، سوف يتأطأ الانتعاش الاقتصادي، كما أن معدلات البطالة التي تتكشف في العادة بصورة متأخرة سوف تظل مرتفعة نسبياً، إذ يعيش العالم حالياً في خضم دورة تضخمية بدأت معالمها تزداد حدة وتبين أنها لم تكن مجرد فترة مرحلية عابرة.

معدلات التضخم المعلن عنها في بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (كنسب % مئوية)



المصدر: أبيكوروب، بيانات مقتبسة عن صندوق النقد الدولي.

ستكون سنة الانتقال من التحفيز المالي النشط إلى اتباع سياسات مالية متحفظة، وذلك بغية تحقيق الاستقرار في أعباء المديونية أو تخفيضها. هذا الانتقال سوف يبدأ بسحب تدابير الدعم الطارئ، وسوف يؤدي إلى مزيد من التدخلات المتعمدة سعياً لاستعادة التوازن المالي، الأمر الذي ستتكشف تبعاته على امتداد عام 2023 وما بعده.

على مستوى العالم ككل، يتوقع أن يقلص عجز القطاع العام بنحو 2 تريليون دولار أمريكي، من 6 تريليون دولار في عام 2021 إلى 4 تريليون دولار في عام 2022. وعند النظر إلى العجز كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، فإن العجز المالي العالمي سينخفض من نسبته العليا التي بلغت حوالي 10% في 2020، إلى 6.5% في عام 2021، وصولاً إلى 4% في عام 2022. بمعنى آخر، فإن الانخفاض سوف يتجاوز المعدلات التي كانت سائدة قبل الجائحة، حين كان العجز في العادة يراوح عند قرابة 3% من إجمالي الناتج المحلي. لذا، فإننا نتوقع لمساعدتي إعادة التوازن المالي أن تستمر إلى ما بعد 2022.

من المتوقع أن تبدأ البنوك المركزية بزيادة أسعار الفائدة تدريجياً في عام 2022، حيث يتوقع إقدام الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة على تقليص عمليات شراء الأصول وزيادة أسعار الفائدة ابتداءً من شهر مارس - وأن يتكرر ذلك ما بين أربع إلى سبع مرات خلال 2022 - وذلك بغية كبح جماح الارتفاعات في معدلات التضخم. ومع أن معدلات التضخم ربما تتراجع من جراء هذه التدابير، فمن المرجح أيضاً أن يكون هناك ضغط متواصل على الأسعار بسبب انكماش أسواق العمل بالتزامن مع ارتفاع الأجور.

لقد اغتمت دول عديدة الظروف السوقية المواتية وبيئة التمويل التي بقيت مفتوحة إلى حد كبير مؤخراً، فعملت خلال هذه المرحلة على استقطاب الودائع ذات الاستحقاقات الأبعد أجلاً وإدارة المديونيات المترتبة عليها، بغية تخفيض الدفعات الرأسمالية المستحقة على تلك الدول في المدى القريب. أما الكيانات الرسمية مثل صندوق النقد الدولي، فيبدو أنها ستكون أكثر مرونة خلال هذه الدورة، كما ستكون أقل إلحاحاً في مطالباتها بالتقشف المالي قصير الأجل، مقارنة بما كانت عليه خلال دورات سابقة.



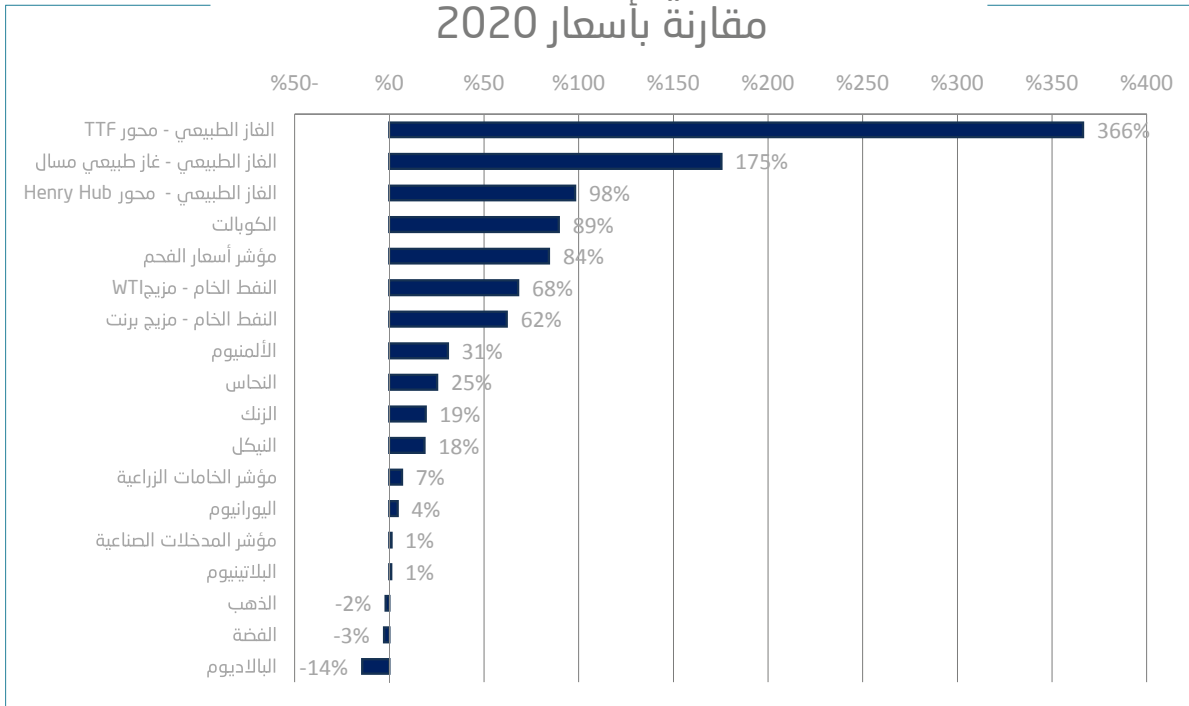
التقلبات في أسعار السلع الأساسية سوف تتواصل بسبب عدم وضوح الرؤية في أسواق الطاقة.

رغم أن أسعار السلع الأساسية شهدت تصحيحاً متواضعاً وغير منتظم خلال عام 2021، إلا أن هذه التغيرات سوف تستغرق وقتاً طويلاً ريثما تتجلى تبعاتها وانعكاساتها على ضغوط التكاليف خلال عام 2022.

إن أسواق الطاقة تفتقر بطبيعتها إلى المرونة على الطلب مما يشكل ضغطاً على الأسعار المحكومة بحجم الحاجة إلى موارد الطاقة، وتستفيد من عدم توفر بدائل للوقود. إذا فسوف تبقى أسواق السلع خاضعة للتقلبات خلال 2022، أثناء محاولتها التعاطي مع آثار الجائحة وعدم وضوح الرؤية الخاصة بسياسات الاقتصاد الكلي، إلى جانب التعطيل المستمر في سلاسل التوريد.

مع أن أسواق الطاقة كانت مصدرراً للتضخم خلال الصيف المنصرم، إلا أنه يتوقع لها أن تكون مستقرة نسبياً خلال عام 2022، لا سيما مع رفع معدلات الإنتاج من قبل «أوبك+»، والدول غير الأعضاء في منظمة «أوبك». إلى جانب ارتفاع معدلات إنتاج الغاز وتزايد إمدادات الغاز الطبيعي المسال. وعلى الرغم من اتفاق دول «أوبك+» على الاكتفاء بزيادة إنتاجها بمعدل 400 ألف برميل يومياً، وذلك إلى حين الوصول إلى معدلات ما قبل الجائحة بحلول منتصف العام، إلا أن قدرتها الفعلية على الالتزام بهذه الحدود سيكون تحت المجهر هذه السنة. حيث أن معدلات الإنتاج المنخفضة سببها الأساسي هو انحسار الاستثمار في الاستكشاف والإنتاج خلال السنوات الأخيرة، بحيث تراجعت الاستثمارات إلى مستويات متدنية تاريخياً. في هذا السياق، يتوقع لسعر نفط «برنت» أن يتعرض لعدة جولات من التقلبات الحادة بسبب ضيق أسواق الطاقة، ليعود بعدها إلى الاستقرار ما بين 65 دولاراً للبرميل إلى 75 دولاراً للبرميل. من جانبها، فإن أسعار الغاز -سواء المتقدم عبر المحور الياباني الكوري في آسيا أو عبر المحورين البريطاني والهولندي في أوروبا- سوف تنحسر إلى مستويات أقل من مستوياتها العالية التاريخية التي سجلتها خلال عام 2021، لا سيما بعد انتهاء فصل الشتاء.

نسبة التغير % في أسعار السلع خلال 2021 مقارنة بأسعار 2020



المصدر: أبيكوروب، بيانات مقتبسة عن صندوق النقد الدولي.

استثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سوف تحظى بدعم أسعار النفط والغاز المرتفعة.

حسب توقعات إبيكوروب لاستثمارات الطاقة خلال الفترة من 2021-2025 (كما أوردتها في تقريرها الصادر خلال الربع الثاني من 2021)، فقد اكتفت استثمارات قطاع الطاقة بتسجيل ارتفاع متواضع مقداره 13 مليار دولار أمريكي فقط على مدار 5 سنوات، ارتفعت خلالها من 792 مليار دولار إلى 805 مليار دولار. ويعتبر ذلك إشارة واضحة على عمق الأثر الذي خلفته أزمات 2020 على جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، رغم المرونة النسبية التي تتمتع بها المنطقة. خلال عام 2021، عاد الانتعاش إلى استثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مدعوماً بقوة أسعار النفط والغاز التي أوجدت فرصة لعودة مستويات النشاط إلى ما كانت عليه قبل الجائحة. واعتباراً من عام 2022، فإننا نتوقع لاستثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تسجل نمواً خلال السنوات الخمس المقبلة، مدعومة بارتفاع أسعار النفط والغاز.

ويجدر بالذكر أنه قد تم تسجيل انخفاض بسيط في حجم الاستثمارات المرصودة لقطاع النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين عامي 2021 و2025، وذلك عقب أن وصلت معدلات النمو إلى ذروتها خلال عام 2020 بعد استكمال عدة مشاريع عملاقة. ومع ذلك، فإن التوقعات بصفة عامة تبدو مستندة إلى أسس سليمة، حيث يتوقع ارتفاع حجم الاستثمارات المخطط لها مسبقاً، التي ستتركز بشكل رئيسي على مشاريع الغاز غير التقليدية واستثمارات مرافق المنبع (upstream) في جميع أنحاء المنطقة.

في قطاع البتروكيماويات، سوف يستمر التوجه نحو إحداث مزيد من التكامل والترشيد في الاستثمارات. فقد تحول العديد من مصانع البتروكيماويات أثناء الجائحة إلى التركيز على المنتجات ذات الهوامش الربحية العالية (ومنها مثلاً أغشية البلاستيك المستخدمة في التغليف والتوضيب، ومنتجات الرعاية الصحية والنظافة). ولكن على الرغم من الشهية القوية في المنطقة لتوجيه المزيد من الأموال نحو قطاع البتروكيماويات، لا سيما من حيث المخصصات المرصودة بشكل مسبق، فإنه من الأجدى في ظل الظروف السوقية الراهنة أن يتم التركيز على رفع كفاءات التكلفة والكفاءات التشغيلية بدلاً من التوسع بمفهومه المطلق. بمعنى آخر، فإنه من الأجدى تحديث مرافق قائمة أصلاً (أي تنفيذ مشاريع brownfield) بدلاً من استحداث منشآت جديدة من العدم (أي مشاريع greenfield).

من المتوقع لاستثمارات قطاع الكهرباء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تواصل الانتعاش، مع ميل المشاريع بشكل متسارع باتجاه مصادر الطاقة المتجددة. فعلى مستوى المنطقة ككل، من المتوقع إضافة قرابة 20 غيغاواط إلى قدرات إنتاج الطاقة الشمسية خلال السنوات الخمس المقبلة. ومع ذلك، وبسبب الطبيعة المتقطعة لمصادر الطاقة المتجددة، في ظل عدم توفر حلول لتخزين الطاقة بحجم شبكات المرافق حتى الآن، فإن الوقود الأحفوري والنووي سيقيان من المصادر التي لا غنى عنها في مزيج إمدادات الطاقة خلال المستقبل المنظور.

نظراً لكونها تجمع بين موارد الغاز ذات التكلفة المنخفضة وبين وفرة الطاقة المتجددة، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرشحة بقوة لتصبح من الأسواق الكبرى المصدرة للهيدروجين، سواء الأزرق أو الأخضر. وبالفعل، فإن بعض بلدان المنطقة قد اتخذت خطوات ملموسة لطرح نفسها في الأسواق كدول مصدرة للهيدروجين الأزرق والأخضر بتكلفة منخفضة، ومصدرة للأمونيا صفرية الانبعاثات وغيرها من المنتجات ذات الأثر الكربوني المتدني. لذلك فإننا نتوقع أن يتم الإعلان في عام 2022 عن مزيد من الشراكات الاستراتيجية وسياسات الهيدروجين، كما نتوقع الإعلان عن أكثر من خارطة طريق في هذا المجال، إذ ستسعى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى استغلال ميزات التنافسية في أسواق الهيدروجين لتأمين حصصها مبكراً.

عدم وضوح السياسات يلقي بظلاله على رحلة تحول الطاقة.

إن إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي الذي يعتمد بنسبة حوالي 80% على الوقود الأحفوري لن تكون مهمة سهلة، بل إنها ستكون مشواراً معقداً وباهظ التكلفة، كما أنه سوف يستغرق وقتاً طويلاً. هذا المشوار يتطلب الموازنة بدقة ما بين الحاجة إلى الحد من الانبعاثات الضارة، والقدرة على تحمل تكاليف الطاقة البديلة، وتوفير أمن الطاقة، وهو بالتالي يستدعي صياغة سياسات شاملة وقابلة للاستدامة. ففي حالة التركيز على واحد فقط من هذه العوامل، قد يؤدي ذلك إلى عواقب غير مقصودة، مثل التشوهات في ملامح الأسواق، والتقلبات المتزايدة في الأسعار، ووقوع حالات نقص في الإمدادات. إن البيانات المتوفرة تشير إلى أن الطلب العالمي على النفط والغاز سوف يستمر في التصاعد. على سبيل المثال، فإن الطلب على النفط ارتفع خلال فترة وجيزة خلال فترة التعافي، إلى درجة أن إجمالي الطلب على النفط كاد يصل إلى مستويات ما قبل الجائحة (أي 95-100 مليون برميل يومياً)، وذلك على الرغم من ارتفاع الأسعار إلى قرابة 85-90 دولاراً للبرميل.

فما حدث مؤخراً من حالات نقصت فيها إمدادات الطاقة وعجزت عن تلبية الطلب الذي كان يتصاعد بمواكبة التعافي الاقتصادي، يكشف لنا عن نقاط الضعف التي تنجم عن عدم الاستثمار بشكل كافٍ في مرافق المنبع لقطاع النفط والغاز - علماً بأن الاستثمارات المذكورة هبطت إلى مستويات قياسية في عام 2020 قبل أن تعود للارتفاع بشكل طفيف في عام 2021.

إن العالم يحتاج حالياً، وسوف يحتاج لاحقاً، إلى الحفاظ على مستوى صحي من القدرات في قطاع النفط والغاز-مع العمل في الوقت ذاته على خفض البصمة الكربونية لهذا القطاع- بقدر ما يحتاج إلى الاستثمار في أشكال الطاقة النظيفة والمتجددة، فهناك مخاوف من أن حالات نقص المعروض وما يعقبها من أزمات الطاقة باتت حتمية بحلول نهاية هذا العقد، ما لم تُعد الاستثمارات في الطاقة التقليدية إلى المستويات التي كانت عليها ما قبل الوباء. وتبرز في هذا السياق تكنولوجيا احتجاز وتخزين الكربون (أي CCU اختصاراً)، إذ أنها ستكون من التقنيات الأساسية اللازمة - سواء على مستوى العالم ككل أو على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - لإزالة الأضرار الكربونية الناجمة عن أصول النفط والغاز وتمكين الدول من المضيّ قدماً في مساعي الوصول إلى مستهدفات صافي انبعاثات صفري (net zero).

بعد قمة «COP26» التي انعقدت في غلاسكو في نوفمبر 2021، أصبح هناك إجماع عالمي على أن مستقبلنا بات مرتبطاً بخفض الانبعاثات الكربونية. ولكن رغم أن القمة حددت «الغايات» المنشودة تحديداً واضحاً، إلا أن «السبيل» إلى تحقيق تلك الغايات لا يزال محل نقاش ما بين أخذ وردّ. فقد ترك لكل دولة أن تشق طريقها الخاص نحو تلك الغايات، والطريق الذي تختاره كل دولة سوف يعتمد على خصوصياتها، مثل رؤيتها لأمن الطاقة، ومستوى التنمية الاجتماعية الاقتصادية، والقدرات المالية، ومزيج الطاقة السائد لديها حالياً.

كنتيجة مباشرة لقمة «COP26» المنصرمة، فإننا نتوقع أن ينتقل التركيز العالمي إلى ضمان قدرة جميع الدول على إنفاذ عملية تحول الطاقة بشكل قابل للاستدامة عبر مبادرات (مثل «SE4ALL») تأخذ في اعتبارها وثيقة «أهداف الطاقة المستدامة» التي وضعتها الأمم المتحدة. وتبعاً لذلك، سوف يصبّ التركيز على كيفية توفير التمويل اللازم لعملية تحول الطاقة (وهو بالمناسبة المهمة الرئيسية التي أوكلت إلى «تحالف غلاسكو المالي من أجل صافي انبعاثات صفري»، أو GFANZ اختصاراً). كما نتوقع نمواً في ما يسمى بـ «تجارة الانبعاثات (ETS)، ونمواً مماثلاً في تداولات الكربون الطوعية، بحيث تصل إلى أحجام تداول كبيرة اعتباراً من 2022 وما بعدها، وذلك نتيجة لتفعيل المادة 6 من اتفاق باريس.

أما بالنسبة لقمة «COP27» المقبلة، فقد بدأ العمل بالفعل على عدد من القرارات الهامة التي كان من المفترض اتخاذها في «COP26» ولكنها تعرضت للتأجيل آنذاك. وكانت قمة «COP26» قد أثمرت عن تقدم كبير في خفض انبعاثات الغازات المؤدية للاحتباس الحراري، بيد أن أهداف الكربون الوطنية التي وضعتها كل دولة لنفسها جاءت أقل من المطلوب، وهو خفض الانبعاثات بمعدل النصف تقريباً ليبقى التغير المناخي في حدود 1.5 درجة مئوية مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية. وقد اعترفت الدول بقصور أهدافها، ووافقت على إخضاعها للمراجعة قبل عودة القمة للانعقاد في نوفمبر القادم.

سنؤكد قمة «COP27» على ضرورة أن تتم عملية تحول الطاقة بشكل قابل للاستدامة، خاصة من منظور الدول النامية -بما فيها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- التي لطالما طالبت بمزيد من «الشمولية» في عمليات تحول الطاقة. فبعد ست سنوات من قمة «COP21»، لا تزال أفريقيا تنتظر من البلدان المتقدمة أن تترجم فعلياً التزاماتها بتقديم تمويل يصل إلى 100 مليار دولار أمريكي سنوياً لمساعدة الدول النامية في الحدّ من مسببات الاحتباس الحراري. فيما أن الانبعاثات الصادرة من أفريقيا لا تمثل سوى حوالي 4% فقط من إجمالي كمية الغازات المسببة للاحتباس الحراري التي يفرزها العالم ككل، ترى القارة الأفريقية أنه من عدم الإنصاف أن تدفع بنفسها هذا الثمن الباهظ.

إننا نتوقع أن تركز قمة «COP27» على مجالات مثل التمويل المناخي، ووسائل التكيف، والخسائر والأضرار، وذلك لمواكبة التقدم الذي يأمل العالم في تحقيقه في مساعيه للحدّ من أضرار الكربون والوصول إلى بصمة كربونية محايدة. من هنا، وفيما يتنامى زخم التحضيرات لانعقاد القمة المقبلة في نوفمبر، ستكون الحكومات خلال هذه الفترة تحت ضغوطات تدفعها لتنفيذ التعهدات التي قدمتها خلال قمة «COP26» السابقة.